

الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية

د. غسان إبراهيم

المحتوى

* بدلاً من المقدمة .

أولاً - مفهوم الربيع والاقتصاد الريعي والثروة .

ثانياً - أنواع الاقتصاد الريعي .

ثالثاً - ثقافة الربيع : حقل من ربيع .

رابعاً - ملامح الاقتصاد الريعي في سورية .

خامساً - الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية .

سادساً - بدلاً من الخاتمة : ملاحظات حول الاقتصاد الريعي .

بدلاً من المقدمة

قال تعالى في مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ :

{ وَقَلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

صدق الله العظيم

أولاً - مفهوم الربيع والاقتصاد الربيعي والثروة :

* د . غسان محمود إبراهيم

الربيع :

يعني بالمعنى المعجمي - القاموسي «النماء والزيادة والخصوبة»، أما المعنى الاقتصادي - التقليدي فيعني «دخل مالك الأرض» أو «أجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكيها». وقد وصف مؤسس علم الاقتصاد «آدم سميث» في القرن الثامن عشر، الربيع بأنه دخل يحصل عليه الشخص «حصداً دون أن يزرع»؛ أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة. وذلك، على النقيض، مثلاً، من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله أو من الربح الذي يحصل عليه رب العمل مقابل تحمل مخاطر المشروع أو رأس المال. وقد ساد ذلك المفهوم للربيع طيلة سيادة المدرسة الاقتصادية التقليدية، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلى أن جاء الاقتصادي الإنكليزي الشهير ألفريد مارشال الذي برهن أن الربيع أوسع بكثير وأشمل من دخل مالك الأرض.

إذ تتضمن معظم الدخول عنصراً ربيعياً أو جزءاً ربيعياً. وقد أسمى مارشال الربيع الاقتصادي «ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج - أي على قيمة التضحية والجهد - بمعنى آخر الربيع هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعداً لقبوله». يُستنتج من ذلك ثلاث نتائج أساسية:

* أستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق .

الأولى: أن الدخل نادراً ما يكون صافياً أو خالصاً من الجهد؛ بل يمتزج أو يختلط، في أغلب الأحيان، باللاجهد، أي بدخل آخر هو الربح المقصود. إذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق، بل هناك جزء أو مقدار، مهما كان بسيطاً، من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذلك.

الثانية: كل دخل يشكل فارقاً كبيراً بين التكلفة - الجهد والتضحية - وسعر البيع يتضمّن، بالضرورة، جزءاً من الربح.

الثالثة: إن الربح - بوصفه لا يقابل الجهد والتضحية - فهو يُثير الشبهة في كونه لا أخلاقياً. إذ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية.

هكذا، يصبح الربح، في الاقتصاد المعاصر، أوسع بكثير من دخل مالك الأرض؛ ويشمل، فضلاً عن ذلك؛ كل الأسعار الاحتكارية وأسعار المضاربات العقارية والمالية التي يكون الفارق بينها وبين أسعار التكلفة غير مبرر اقتصادياً.

غني عن القول بهذا الخصوص، أن علم الاقتصاد الاشتراكي حارب الربح المطلق الناجم عن الملكية الخاصة على الأرض الزراعية؛ بينما اعترف بالربح التفاضلي الناجم عن الفروقات في خصوبة الأراضي الزراعية. وبذلك فقد اتفق علماء الاقتصاد الرأسمالي التقليدي والاشتراكي على رفض ظاهرة الربح باعتبارها، تعبيراً عن قوة اجتماعية قديمة مناهضة لأسلوبي الإنتاج الرأسمالي والاشتراكي وهي: المالكون العقاريون أي الإقطاعيون إذن، الربح، في معناه الواسع والنهائي، يعبر عن رؤى ومصالح قوى اجتماعية قد تكون مناهضة لنمط الإنتاج الوليد أو السائد.

الاقتصاد الربحي:

يعرفه الباحث والمفكر الاقتصادي اللبناني جورج قرم، بأنه: «حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدرّ أرباحاً كبيرة دون أن يكون لصاحب الربح أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواءً أكان رجل أعمال فرداً أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام؛ وسواءً أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية».

ويتخذ الاقتصاد الربحي المعاصر شكل اقتصاد الخدمات أو ما بات يُعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يُعتبر القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الربحية.

كما وغدت الأرباح الرأسمالية الكبيرة الوجه الآخر، أيضاً للربح؛ خاصةً أرباح الشركات متعدية الجنسية والاحتكارات الدولية، فضلاً عن أرباح المضاربات العقارية والمالية في الأسواق المالية حيث إن ارتفاع قيمة الأوراق المالية ليس مرتبطاً، بالضرورة؛ بالنتائج الاقتصادية للشركات أو المؤسسات التي تعود إليها أو تصدرها. وتشكّل أرباح المضاربات الجزء الأكبر في الربح المالي وليس الجهد الإنتاجي.

الآن، يصبح واضحاً لدينا، لماذا حاربت الرأسمالية الصاعدة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الربح العقاري. لقد استنكرته أيضاً بوصفه تكلفة زائدة - أو لنقل كضريبة تصفية - تحمّل على كاهل طبقة الرأسماليين. ولكن ما حاربت تلك الرأسمالية عادت، وبالدهشة والغرابة ومن جديد، لتحييه وتعتمده وترسخه بعد أن أزاحت تلك التكلفة الزائدة عن كاهل رأس المال وأرخت بسدولها على كاهل الآخرين من أفراد ومجتمعات ودول.

الثروة:

ما هي الثروة في تاريخ العرب - المسلمين القديم والحديث؟

وما هي الثروة في تاريخ علم الاقتصاد القديم والحديث؟

فيما يتعلّق بالعرب - المسلمين فقد عبّر ابن خلدون خير تعبير عن مفهوم الثروة عندما ميّز بين الأنشطة الاقتصادية التي تفضي إلى «معاش طبيعي» وتلك التي ليست بمعاش طبيعي، وإنّما هي «ابتغاء الأموال». ويقترن المعاش الطبيعي عند ابن خلدون بالجهد والكد والتعب فد «الكسب الذي يستفيده البشر إنّما هو قيم أعمالهم... وعلى قدر عمله - للشخص - وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته». إلا أنّ المعاش الطبيعي المقترن بالجهد والتعب لا يمنح الجاه، وبالتالي يصبح الجاه مقترناً بشيء آخر: «كثرة المال».

وعندما يفاضل ابن خلدون بين أنواع «المعاش» فإنه يفضّل «الصنائع» - الصناعة بالمعنى الراهن - على الزراعة، لأنّها مرتبطة باكتمال «العمران الحضري» وبالتالي تتميّتها مرتبطة بالحضارة وتطورها. وبالرغم من ذلك التفضيل فقد أسبغ قيمةً أساسيةً وأخلاقيةً على الاقتصاد العيني - الصناعة والزراعة - وذلك قبل آدم سميث وديفيد ريكاردو، بعدة قرون!

غير أنّ هناك أمرٌ طريفٌ عند ابن خلدون يتمثّل في «أن العرب المسلمين أبعد الناس عن الصنائع» مقارنةً بالأمم الأوروبية والتركية والفارسية والهندية والصينية. كما ويعتبر أنّ «الصنائع» لا تخلق، بالضرورة، الثروة التي يراها في امتلاك جهد الآخرين! يُستنتج من آراء ابن خلدون ما يلي:

- 1 - تمحور النشاط الاقتصادي عند العرب - المسلمين حول التجارة أولاً ثم الزراعة ثانياً.
 - 2 - الكسب أو المردود الناجم عن الصنائع والزراعة لا يُعتبر كبيراً بسبب الجهد الكبير الذي يتطلّبه. ولذلك لم يهتمّ به أصحاب النفوذ من الأمراء والولاة وغيرهم.
 - 3 - هناك ميلٌ عامٌ إلى الكسب من الأنشطة غير الإنتاجية التي لا تقتضي جهداً ومشقةً كبيرين كالتجارة والنفوذ. بكلمةٍ معبّرة: أولى العرب بالمسلمين أهمية أكبر للحصول على الثروة عن طريق التبادل بدلاً من إنتاجها!
- أمّا فيما يتعلّق بمفهوم الثروة في تاريخ علم الاقتصاد القديم والحديث فيبدو أنّها تتجلّى على شكل بضائع أو إنتاج مادي أو بتعبير أدق، رأس مال عيني أو نقدي أو الاثنان معاً. إذن، قد يكون مصدر الثروة العمل والجهد والتعب والمشقة؛ وقد يكون نقيض ذلك، مصدرٌ ريعيٌّ قائم على امتلاك عمل الآخرين!

ثانياً - أنواع الاقتصاد الريعي :

أ - الأنواع الخارجية :

1 - ريع النفط والغاز :

يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز. إذ هناك فرق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما. وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما. وقد يُبرّر ذلك الفارق

يكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديدها. إلا أنه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإن هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز.

2 - ريع المعادن :

يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقل، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي. ويتمثل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن.

ويتشكّل الريع المعدني نتيجة تفوّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.

3 - ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية:

يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأبنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البرّي والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.

4 - ريع السياحة:

يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكّل الريع.

كما إنّ شبكة المرافق السياحية تدرّ ريعاً اقتصادياً يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيها. تشكّل الإيرادات السياحية جزءاً متزايداً من الناتج القومي لكثير من الدول.

5 - ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج:

تشكّل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية. والدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أيّ مجهود لجني ذلك الدخل.

6 - ريع المساعدات الخارجية:

يتلقّى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكّل جزءاً مهماً من موازنات الدول المستفيدة. ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعاً من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة. وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

ب - الأنواع الداخلية :

1 - ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة :

يشكل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية؛ سواءً أكان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي. وينجم الربح في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام. والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة وغيرها. وينجم الربح في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة.

2 - المضاربات المالية:

يظهر الربح في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية. ويمكن السبب الأساسي لذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع. وهذا الأخير، ودون مجهود، يُعتبر المحرك الأساسي للمضاربة. وتعتبر أكثرية المضاربيين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي.

ويُسهم النظام المالي، بشكل عام، والمؤسسات المالية، بشكل خاص، في إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربيين بسببولة لقاء فوائد منخفضة. فضلاً عن الغياب، المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية. كما أن هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تُعرف بـ «الصناديق السيادية» حيث تؤمن الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق، بشكل أساسي، في السندات والأوراق المالية، في الأسواق المالية الأجنبية.

وقد تعتمد بعض الحكومات إلى خلق نوع من الربح المالي عبر إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية جداً غير مسوّغة اقتصادياً، مما يجعل الدين العام؛ عندئذٍ، مصدراً أو مولداً لربح مضمون ومكفول لحاملي تلك السندات ودون أن يرافق ذلك أي مجهود إنتاجي. وغالباً ما يكون مالكو تلك السندات من المصارف المحلية والأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تسويقها.

3 - المضاربات العقارية:

تاريخياً، أسست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لربح مزدوج: ربحٌ ناجم عن الإيجار المتصاعد وربحٌ ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات، ومما قد يصيب الاستثمار الإنتاجي بطعنات قاتلة.

4 - ربح الخدمات :

تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين. ولكن، نتيجة التطور الاقتصادي، أصبح قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة، قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته، أيّ متجاوزاً بذلك الخدمة المعهودة للمباشرة للقطاعين الأولين وكلّما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة أي بدون وسيط، كلّما تقلص الربح، وقد ينعدم، وكلّما كانت تلك العلاقة غير مباشرة أي بوجود وسيط، كلّما تزايد الربح وتجلّى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير.

ذلك الفارق في السعر يمثل، حصراً، نوعاً من الربح، لأنه ربح تحقق دون مجهود متعلق بخلق قيمة مضافة جديدة. وإذا غاب الوسيط اختفى الربح. إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد ربح الخدمة.

كذلك الأمر، تماماً، بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأسواق التابعة لها. إذ تمثل دورها، في البداية، في القيام بالوساطة الضرورية بين المدخر وصاحب المشروع المحتاج إلى تمويل وكذلك، أيضاً، تمثلت الوظيفة الأولى والأساسية للبورصة في تأمين رأس المال للمشروعات الجديدة. إلا أنه مع التطور الاقتصادي والمالي أصبحت البورصات مصدراً لربح مالي هائل بفضل أسعار المضاربات العالية.

ثالثاً - ثقافة الربح: حقل من ربح :

أصبح واضحاً، الآن، ما هو الربح. إنه الفارق الكبير، غير المبرر اقتصادياً، وفي الوقت نفسه، القائم على غياب الجهد والتعب والمشقة بين سعر التكلفة وسعر البيع. بمعنى آخر: يُعتبر الربح اقتطاعاً من دخل المستهلك الأخير.

ولكن؛ ذلك كله، يُعتبر، من وجهة نظر علم الاقتصاد التقليدي، شكل تجلّي الربح. أما مصدره الحقيقي فيتمثل في العمل، فالربح هو اقتطاع من عمل العامل، أي عمل غير مدفوع الأجر يتخلّى عنه المستهلكون لأصحاب رأس المال والوسطاء والمضاربيين والوكلاء والسماسرة وأصحاب النفوذ ومن في حكمهم، مقابل عدم قدرة هؤلاء المستهلكين في الحصول على أسعار غير ريعية.

بالمقابل، إذا كان بالإمكان التأريخ لتطور مفهوم الربح لاعتبرنا أنه ظهر في الأصل كربح عقاري - زراعي ثم كربح صناعي وأخيراً كربح مالي أو عام.

إن رأسمالية، الوقت الحاضر، تمجد كل دخل؛ بغض النظر عن مصدره، بدلاً من تهمين الدخل الناجم عن العمل المنتج المقترن بالجهد والإبداع.

وبناءً على ذلك، تغدو كل الأنشطة الاقتصادية مشروعاً ولا يوجد تناقض في مصدر الثروة فيما إذا كان ناجماً عن الجهد الشخصي أو عن امتلاك جهد الآخرين. كما وتصبح الأولوية والأهمية معاً، في الاقتصاديات المعاصرة لثقافة الحصول على الثروة أكثر من ثقافة إنتاجها.

وبالتالي تتحول تلك الثقافة البراغماتيكية والذرائعية إلى ثقافة سأسميها ريعية هي، بالضبط، شكل الثقافة الاقتصادية المهيمنة في أغلب المجتمعات والاقتصاديات المعاصرة. ولا يتعجب أحد من ذلك، أليس العقل البراغماتيكي - الذرائعي ذو البعد الواحد، هو العقل المهيمن في المجتمعات والثقافات الرأسمالية!؟

إن تنامي الاقتصاد المالي - الربحي قد استولد ثقافة عضوية خاصة ومرتبطة به وتمثل منظومة قيمية سلبية معوقة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ومؤسسة للأزمات الاقتصادية - الاجتماعية الخطيرة.

وتتجلّى تلك الثقافة الريعية أو تتسم بالظواهر التالية:

- 1- تتناقض ثقافة الريع مع ثقافة العمل والجهد. إذ لا ضرورة اقتصادية لبذل الجهد والمال، إذا كان بالإمكان الحصول على الثروة من خلال الوساطات والوكالات والصفقات والسمررة واستغلال الوظيفة العامة أو من خلال الأسعار المرتفعة والأخرى الاحتكارية.
- 2 - تُعتبر ثقافة الريع، في إحدى تجلياتها تعبيراً محلياً عن الثقافة الرأسمالية الريعية المعاصرة. إذ يُهيمن الاقتصاد المالي - الريع في أغلبية الاقتصاديات الدولية وحيث تُعتبر الكتلة النقدية أكبر من الكتلة السلعية بأكثر من ستين ضعفاً.
- وتعتقد المؤسسات المالية - الريعية أنه بإمكانها إسناد أو توصيل المخاطر إلى آخرين من أفراد أو مجتمعات أو دول.
- 3 - تؤثر ثقافة الريع على طبيعة العلاقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لجهة عدم الوضوح والاستغلال مما يُسهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق مصالح خاصة، أي ما يُعرف أو يُعبر عنه بالفساد.
- 4 - يُسهم الاقتصاد الريع وثقافته العضوية في خلق أو الاعتماد على فئات أو شرائح اجتماعية لا تمثل أكثرية المجتمع، بينما يقتصر دور أكثرية السكان على الاستفادة من بعض استخدامات الريع المتشكّل.
- ويخلق التمايز بين أصحاب الريع والمستفيدين من المستهلكين من إنفاقه على أنشطة اقتصادية ريعية، المزيد من التهميش والإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- 5 - تُعتبر الثقافة الريعية، وبغض النظر عن الجانب الكمي للاقتصاد الريع، ثقافةً مهيمنة، اجتماعياً واقتصادياً. هنا يمكن الإشارة على أن القطاع الاقتصادي المسيطر ومن ثم الثقافة المتولدة عنه زمن الإمبراطورية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية، تمثل بقطاع المال والتجارة الخارجية. كذلك، في الوقت الحاضر، فإن القطاع الاقتصادي المسيطر في السياسة الاقتصادية الأمريكية يتمثل في قطاع مشابه هو قطاع المال والمصارف.
- إذن، هيمنة شكل نشاط اقتصادي محدد تنجم عنها ثقافة اقتصادية تيريرية هي، حصراً، الثقافة الريعية. وكما هيمنت المالية الإمبريالية البريطانية في الماضي تُهيمن المالية الإمبريالية الأمريكية، في الحاضر.
- 6 - تاريخياً، يُعتبر المؤسس الفعلي لثقافة الريع ومنتجها، في الوقت نفسه، اقتصاد ما بعد الصناعة أو، وهو الشيء نفسه، اقتصاد الخدمات الذي ابتدعته الطغمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- أكثر من ذلك، إذ حولت، تلك الطغمة؛ الفكر الاجتماعي عن الاهتمام بالصناعة، ومن ثم عن الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي لصالح الخلاص الفردي وتفكيك البنية الإنتاجية. ويتمثل الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة، في تجميد النمو الحقيقي وتفكيك المجتمعات في دول العالم الثالث ومناقضتها الاقتصاديين، معاً.
- 7 - إن إستراتيجية ما بعد الصناعة أو تطوير الخدمات، تعني، عملياً، وضع حدود للنمو والتنمية، وبالتالي استمرارية التبعية الاقتصادية للدول النامية تجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.
- 8 - يُشكّل الاقتصاد الخدمي نفيّاً للاقتصاد التنموي الإنتاجي القائم على التحديث والتصنيع والمعرفة العلمية والابتكار.
- 9 - يُسهم الاقتصاد الريع بثقافته العضوية في إضعاف اقتصاد السوق المستند إلى دور قوي وفعال للدولة.

رابعاً - ملامح الاقتصاد الربيعي في سورية :

يمكن التعرف على تلك الملامح سواء من خلال تركيب الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية الربيعية أو عبر معدلات النمو القطاعي.

هنا، تجب الإشارة، كما هو شائع في التعرف على الاقتصاديات الربيعية، أنه إذا تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أي الربيعية نسبة النصف في الناتج المحلي الإجمالي اعتبر الاقتصاد اقتصاداً ربيعياً؛ بينما إذا بلغت تلك النسبة أقل من النصف اعتبر الاقتصاد أنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الربيعي.

أ - تركيب الناتج المحلي الإجمالي:

أسهم الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي - الصناعة والزراعة والبناء والتشييد - بنسبة 52% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005/، بينما انخفضت تلك النسبة إلى 45% في عام 2008/. ذلك يعني أن الاقتصاد الوطني يعتمد، بشكل أساسي، على الاقتصاد الربيعي ممثلاً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى - التجارة والنقل والمواصلات والتأمين والمال والعقارات والخدمات الاجتماعية والحكومية.

ب - معدلات النمو القطاعية :

ويمكن الوصول إلى تلك النتيجة أيضاً، من خلال التعرف على معدلات النمو القطاعية للاقتصاد الوطني. إذ يلاحظ ارتفاع معدلات النمو للقطاعات غير الإنتاجية أي الربيعية بنسب أعلى من مثيلتها للقطاعات الإنتاجية.

1 - القطاع الزراعي :

بلغ متوسط معدل نمو الناتج الزراعي 1.3% للفترة الزمنية 2005 - 2009/.

2 - قطاع الصناعة التحويلية :

بلغ متوسط معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية 12.4% للفترة الزمنية 2005 - 2009/.

3 - قطاع الصناعة الاستخراجية:

بلغ متوسط معدل ناتج الصناعة الاستخراجية / - 2% للفترة 2005 - 2009/.

4 - قطاع البناء والتشييد:

بلغ متوسط معدل الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد 9.1% للفترة الزمنية 2005 - 2009/.

5 - قطاع الكهرباء:

بلغ متوسط معدل نمو الناتج الكهربائي 12.2% للفترة الزمنية 2005 - 2009/.

6 - قطاع التجارة :

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي للقطاع التجاري 6.2% للفترة 2005 - 2008/.

7 - قطاع السياحة :

بلغ متوسط معدل نمو عدد السياح /12% / للفترة الزمنية /2005 - 2009/.

8 - قطاع الفنادق والمطاعم:

بلغ متوسط معدل نمو قطاع الفنادق والمطاعم /14% / للفترة الزمنية /2005 - 2009/.

9 - قطاع النقل والمواصلات:

بلغ متوسط معدل نمو قطاع النقل والمواصلات /6.8% / للفترة الزمنية /2005 - 2009/.

10 - قطاع الاتصالات والتقانة:

تبلغ مساهمة قطاع الاتصالات والتقانة حوالي /5% / في الناتج المحلي الإجمالي وما يعادل /7% / من إجمالي إيرادات الخزينة العامة وحوالي /39% / من إجمالي إيرادات النفط.

11 - قطاع النقل:

بلغ متوسط معدل نمو قطاع النقل /12% / في عام /2008/.

12 - قطاع الخدمات الاجتماعية والإنتاجية:

بلغ متوسط معدل نمو قطاع الخدمات الاجتماعية والإنتاجية /9.3% / للفترة الزمنية /2005 - 2009/.

13 - قطاع التعليم :

ارتفع حجم الإنفاق على التعليم من /89/ مليار ل.س عام /2006/ إلى /132/ مليار ل.س حتى النصف الأول

من عام /2009/.

14 - قطاع الصحة:

يقدر وسطي الإنفاق على الصحة سنوياً /71/ مليار ل.س . يسهم القطاع العام بحوالي /32/ مليار ل.س

والقطاع الخاص /39/ مليار ل.س.

15 - قطاع الإسكان :

قدّرت احتياجات السكان للفترة /2006 - 2010/ بـ /483/ ألف وحدة سكنية. وكُلّفت المؤسسة العامة

للإسكان ببناء حوالي /50/ ألف مسكناً.

ج - بعض الأنشطة الربعية:

تمثّل بعض المؤشرات الاقتصادية الشكل الثالث من أشكال الاقتصاد الربعي في سورية؛ وأهمها:

1 - الإيرادات النفطية:

بلغ حجم الإيرادات النفطية /127/ مليار ل.س في عام /2005/ من إجمالي الإيرادات الحكومية البالغ /431/

مليار ل.س أي ما نسبته /29% /.

بينما بلغ ذلك الحجم حوالي /111/ مليار ل.س في عام /2009/ من إجمالي الإيرادات الحكومية البالغ /685/

مليار ل.س؛ أي ما نسبته حوالي /24% /.

ويعتبر الإيراد النفطي نمطاً مثالياً للدخل الربعي.

2- الإنفاق الحكومي:

بلغ حجم الإنفاق الاستثماري /180/ مليار ل.س في موازنة عام /2005/ ما يعادل /39.1% من حجم الموازنة البالغ /460/ مليار ل.س بينما شكّل حجم الإنفاق الجاري /280/ مليار ل.س في موازنة عام /2005/ ما يعادل /60.9% من حجم الموازنة نفسه.

أما في العام 2009 فقد بلغ حجم الإنفاق الاستثماري /275/ مليار ل.س، ما يعادل /40.1% من حجم الموازنة البالغ /685/ مليار ل.س بينما بلغ حجم الإنفاق الجاري /410/ مليار ل.س، ما يعادل /59.9% من حجم الموازنة نفسه.

يُستنتج من ذلك أن هناك ميلاً باتجاه تخفيض الإنفاق الإنمائي أو الإنتاجي لصالح الإنفاق غير الإنمائي؛ أيّ باتجاه تعزيز الاتجاهات غير الإنتاجية وبالتالي الريفية.

3 - الدين العام :

شكّل الدين العام - الداخلي والخارجي - ما نسبته /43% من الناتج المحلي الإجمالي في عام /2005/، بينما شكّل /32.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام /2007/.

4 - التسليفات الحكومية للقطاع الإنتاجي:

بلغ إجمالي تسليف قطاعي الصناعة والزراعة /205/ مليار ل.س للنصف الأول من عام /2009/ من أصل إجمالي التسليفات الحكومية البالغة /913/ مليار ل.س للفترة نفسها، أيّ ما يعادل /22% وذلك يُعتبر مؤشراً بالغ الدلالة على أهمية القطاعات غير الإنتاجية.

5 - إنتاجية العامل:

بلغ وسطي معدل النمو في إنتاجية العمل /4.7% للفترة الزمنية /2006 - 2009/. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ أعلى معدلات لنمو الإنتاجية سجّلت في القطاعات الخدمية - المال والتأمين والعقارات والتجارة والنقل - .

بينما سجّل نمو القطاع الزراعي /6.1% بالمتوسط للفترة نفسها.

6 - عجز الموازنة :

بلغ العجز في الموازنة العامة لعام /2009/ حوالي /9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُسنَد العجز من خلال الاقتراض من المصرف المركزي وليس من خلال إيرادات أصل إنتاجي.

7 - معدل البطالة :

بلغ معدل البطالة /8.2% عام /2006/ وارتفع إلى /11.5% عام /2009/. ممّا يعني، فعلياً، تراجع فرص العمل لانخفاض الإنفاق الاستثماري في القطاع الإنتاجي وارتفاع الإنفاق الجاري في القطاع الخدمي.

8 - معدل الفقر:

بلغ معدل الفقر /12% للحد الأدنى وأكثر من /30% للحد الأعلى في عام /2009/. ويُفسّر ذلك، على الأغلب، في ضعف القطاع الإنتاجي وسوء توزيع الدخل القومي، فضلاً عن قصور السياسات الاقتصادية.

9 - المشتغلون في القطاع المادي:

بلغ عدد المشتغلين في الصناعة /725/ ألف مشتغل في عام /2006/ بينما ارتفع ذلك العدد إلى /861/ ألف مشتغل حتى الربع الثاني من عام /2009/؛ أيّ ما يُعادل /14% من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني البالغ حوالي /5/ مليون مشتغل و/17% على التوالي.

بينما بلغ عدد المشتغلين في الزراعة /951/ ألف مشتغل في عام /2006/ مقابل /761/ ألف مشتغل حتى الربع الثاني من عام /2009/؛ أي ما يعادل /19%/ و /15%/ على التوالي من إجمالي عدد المشتغلين. وتعتبر تلك النسب لعدد المشتغلين في الاقتصاد المادي متواضعة جداً، سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى إنتاجية العمل المرتفعة في القطاع الخدمي، وأيضاً مؤشراً على تنامي ملامح أو وقائع الاقتصاد الريعي.

خامساً - الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية :

سأحدّد الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية؛ ليس في تلك المؤشرات الاجتماعية التقليدية المعروفة، على أهميتها، كالصحة والتعليم والفقر والبطالة والسكن وتوزيع الدخل القومي والضمان الاجتماعي؛ إذ هذه المؤشرات ليست ناجمة عن الاقتصاد الريعي؛ وإنما عن السياسات الاقتصادية - الاجتماعية المطبقة؛ بل في مؤشر اجتماعي واحد غير تقليدي، هو، بالضبط، الحامل الاجتماعي للاقتصاد الريعي، أي القوى الاجتماعية المعبرة في رؤيتها وأيديولوجيتها ومصحتها عن هذا الأخير.

إنّ الاقتصاد الريعي، وكما يستولد ثقافة خاصة به هي الثقافة الريعية، فإنّه يستولد قبل ذلك، قوى وشرايح اجتماعية تحتضنه وترعاه وتحميه. وتلك القوى الاجتماعية تُعتبر أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج والإبداع وأقرب، بالمقابل، إلى ذهنية السوق الحرة المتجاوزة لكل ضبط أو تنظيم حكوميين. وهي تشكل قاعدة اجتماعية لما يُعرف بالحراك الاجتماعي السريع والخطير في انعكاساته وآثاره ودلالاته؛ والمناهضة للقاعدة الاجتماعية للمنتجين من عمال وفلاحين وأصحاب دخل محدود وصغار الكسبة ومن في أمثالهم أو على شاكلتهم. وتكمن دلالة تلك القوى الاجتماعية الممثلة للاقتصاد الريعي في أثرها على ميزان القوى الاجتماعية القائم على تحالف المنتجين بالجهد والعقل وفي دورها المستقبلي المرتقب.

إنّ تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه يؤدي، موضوعياً وذاتياً، إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة والزراعة ومن ثمّ تراجع أهمية العمال الصناعيين والزراعيين على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ممّا يفضي، موضوعياً، إلى تراجع القوى الاجتماعية المساندة والداعمة لإستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

بشكلٍ آخر: تطرح القوى الاجتماعية الممثلة للاقتصاد الريعي توازناً اجتماعياً جديداً تكمن خطورته في التأسيس لمرحلة تاريخية جديدة يُعيد فيها هؤلاء القادمون الجدد اقتسام كلّ المكاسب والإنجازات المتركمة للطبقات الكادحة. وهم يرون أنّ السوق يتسع للجميع وبالتالي فكلُّ نشاطٍ اقتصادي مبرر ما دام تحت سقف القانون. إنّ صعود تلك القوى الاجتماعية الجديدة سيقود إلى خلخلة البنية الاجتماعية القائمة عبر التشكيك بكلّ مرتكزاتها الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والفكرية؛ ممّا يحول الاستقرار الاجتماعي إلى فوضى «خلاقية» لا يحتملها إلاّ الأقوى والأصلح!

بالمقابل إنّ أصحاب الربع وممثليه الجدد سيطلبون، عاجلاً أم آجلاً، بتمثيل سياسي يتناسب وموقعهم الاقتصادي المتنامي والقوي، ممّا يحولّ المفاهيم والمكاسب الشعبية المتركمة والساندة إلى مسألة فيها نظر! إنهم

الليبراليون الجدد! إنَّ اللبوس الاقتصادي للقوى الاجتماعية الريفية الجديدة لا يعدو، أبداً، ولا يتجاوز ذلك الاقتصاد غير الإنتاجي «الاقتصاد الريفي». ولذلك يبدو، من الضروري والملح جداً التركيز على معالجة ذلك الأثر السلبي الناجم عن الاقتصاد الريفي. ولعلَّ الخطوة الأولى والصحيحة، في هذا المجال تتمثل في إعادة النظر في دور القطاعات الاقتصادية لصالح قطاعي الصناعة والزراعة عبر زيادة الإيفاق الاستثماري وتحسين الإنتاجية والتحديث التكنولوجي وتطوير الأداء الإداري فيهما.

بمعنى آخر: لا تكمن مشكلة الاقتصاد الريفي في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه وعدم خلق أشكال أخرى من الاقتصاد أو عدم إضافة مصادر أو أنشطة اقتصادية أخرى. ومن حيث المبدأ وبالمطلق، وبسبب الطبيعة البشرية ليس هناك مَنْ يكره فكرة الحصول على دخل بأقلَّ جهد ممكن.

إذن، تكمن المشكلة في أنَّ الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى جهد ورأس مال كبيرين لم تزل ضعيفة أو غائبة. وما كان يجب أن يتحقق لم يتحقق أو يتم. وبالتالي تتمثل المشكلة في أنَّ نصيب الاقتصاد الإنتاجي كان يمكن أن يزداد لكنه لم يزد مما أدى إلى زيادة نصيب الاقتصاد الريفي من الناتج المحلي الإجمالي.

بالمقابل، كان يمكن مقارنة الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريفي من خلال نماذج أخرى، كالنموذج الاقتصادي - الاجتماعي القائم على استجابة السياسات الاقتصادية العامة للمسار العام للنمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي، أو كالنموذج التشاركي الجديد القائم على إزالة الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد مسؤولية كلٍّ منهما؛ أو كالنموذج المؤسسي القائم على اعتبار السياسات الاقتصادية العامة هي سياسات مستقلة بحد ذاتها عن الضغوط الخارجية.

ولكننا أثرنا المقاربة الاجتماعية - السياسية لإبراز التنافس القائم بين القوى الاقتصادية المدفوعة بتسريع مراكمة الثروة وتلك القوى الاجتماعية المدفوعة بالعمل والجهد والتوزيع العادل للدخل وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، أي تحقيق العدالة الاجتماعية.

وكانت غابتنا من ذلك، تتمثل في ضرورة إبراز الأبعاد الاجتماعية النوعية وعدم اقتصرها على الجانب الكمي - الاقتصادي أيَّ الدخل والصحة والتعليم والبطالة... الخ. فضلاً عن التأكيد على أنَّ السياسات الاقتصادية العامة لا يمكن إدارتها، دائماً، بالشكل الذي يحقق النتائج الاجتماعية المرغوبة. فالمسألة تُعتبر أعقد من ذلك بكثير، وتتطلب مشاركة فعالة بين الأفراد والمجتمع وبين الدولة، من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود.

سادساً - بدلاً من الخاتمة: ملاحظات حول الاقتصاد الريفي :

1 - الملاحظة الأولى:

لا يبدو أنَّ هناك علاقة طردية بين الاقتصاد الريفي والدولة الريفية. إذ توجد دول تعتمد، بشكل كامل، على الريع النفطي كالدول العربية النفطية، ودول أخرى غير عربية يشكّل القطاع النفطي فيها نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا أن اقتصادها غير ريفي. ويبدو أنَّ المسألة لا تتعلق بوجود الريع بحد ذاته، وإنما في طبيعته

الدولة، فيما إذا كانت دولة رخوة أو قوية. فالدول العربية الخليجية تمثل حالة الدولة الريعية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2 - الملاحظة الثانية:

أيضاً، لا يبدو أن هناك علاقة خطية بين الاقتصاد الريعي وظاهرة الفساد. بمعنى آخر: لا ينجم الفساد، حصراً، عن الاقتصاد الريعي، وإنما أسبابه متعددة ومتنوعة من اقتصادية وغيرها.

3 - الملاحظة الثالثة :

الاقتصاد الريعي لا يؤدي، بالضرورة، إلى الانكشاف الاقتصادي على الخارج. إذ توجد اقتصاديات ريعية دون وجود علاقات اقتصادية قوية مع الخارج. وبالعكس، هناك دول منكشفة على الخارج دون أن يكون اقتصادها ريعياً.

4 - الملاحظة الرابعة:

تفاهم الدين العام لا ينجم، بالضرورة، عن الاقتصاد الريعي.

5 - الملاحظة الخامسة:

إن نشوء ظاهرة الاقتصاد الريعي لا يرتبط، فقط، بالموارد الطبيعية كالبترول والغاز وغيرها، وإنما بطبيعة الدولة ونوع المؤسسات الساندة والثقافة المجتمعية المسيطرة.

6 - الملاحظة السادسة:

هناك علاقة إيجابية قوية بين المنظومة القيمية - الثقافية المشجعة على احترام العمل وبذل الجهد والتضحية والتفكير والادخار وتحقيق الإنجاز وبين الإنجاز الاقتصادي. وبالتالي فتقافة الريع المتمثلة بالخمول الإنتاجي والإبداعي تتناقض مع مضمون تلك المنظومة الثقافية.

7 - الملاحظة السابعة:

الاقتصاد الريعي ليس اقتصاداً سلبياً بالمطلق. فقد ينشأ عن نشاط غير إنتاجي كالثروة الطبيعية، كما قد ينشأ عن نشاط إنتاجي في صورة فائض قيمة كبير كالسعر المرتفع جداً عن التكلفة. فالرأسمالية نشأت وترسخت وتطورت على طريق تعاملها مع ذلك الفائض في القيمة. ويبدو أن المسألة تتعلق بكيفية تعامل الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والدول مع ذلك الفائض. بمعنى آخر: الرأسمالية، في أصل نشأتها ومن ثم تطورها لم تستهلك مذكراتها من فائض القيمة على استهلاك تفاخري وتبذيري، وإنما على الاستثمار في مزيد من الأصول الرأسمالية المنتجة. وقد بلغ من حرص الرأسمالية على اعتماد السلوك المنافي للإسراف الاستهلاكي، أحياناً، درجة البخل الشحيح المتعلق بقيم الادخار.

إن، كيفية تحقق الفائض وكيفية إنفاقه بين الاستهلاك والاستثمار، تلعب دوراً حاسماً في الحكم على الاقتصاد الريعي، فيما إذا كان سلبياً أو إيجابياً، أي غير منتجاً أو منتجاً.

8 - الملاحظة الثامنة:

إن المفهوم الواسع لاقتصاد الريع لا يتمثل في الخمول الإنتاجي وغياب الجهد والتضحية فقط، وإنما في هدر الطاقات العلمية والفكرية والعقلية أيضاً.

9 - الملاحظة التاسعة:

مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الركون إليه والاستسلام له وبالتالي عدم إيجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مؤدّة للدخل.

بمعنى آخر: لا يُعتبر الربيع مشكلة اقتصادية بحد ذاته، وإنما فشل أو إخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطة غير ريعية.

10 - الملاحظة العاشرة والأخيرة:

لا يحمل الاقتصاد الريعي بحد ذاته أيّ طابعٍ سلبي، بل الذهنية أو الثقافة الريعية التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه.